

**مدخل عام:**

إرتبط مفهوم السياسة مع ظهوره عند اليونان بمعنى عام بتدبير شؤون المدينة- الدولة التي شكلت أول فضاء للممارسة السياسية. وهذا ما يدل عليه المعنى الإشتقاقي للمدينة- الدولة (la polis) ومنه جاء مفهوم السياسة la politique. فالسياسة إذن هي الطريقة التي يتم بها تنظيم حياة الأفراد داخل مجتمع ما. اعتمادا على مؤسسات مختلفة، وهي ممارسة تكشف عن بعد أساسي للإنسان يمكنه من إضفاء النظام والإستقرار على حياته الإجتماعية عبر الإمتثال لمبادئ وقوانين تشرف عليها سلطة عمومية. ومن ثم فهو بعد أساسي يميز الإنسان عن الحيوان ( الإنسان كائن سياسي).

فالممارسة السياسية تشكل إذن أهم الممارسات البشرية، وهي تجعل من الوجود البشري منظما وقائما على مبادئ عقلية، قانونية، وأخلاقية. ولهذا لا يتحدد مجال النظر السياسي بمفهوم الدولة فقط، وإنما بمفاهيم أخرى مرتبطة بها كالحق والعدالة، والعنف. فالدولة تركز على قوانين تتوخى إحقاق الحق والمساواة والعدالة. وتهذيب السلوك البشري. غير أن الناس وتبعاً لمصالح محددة يلجئون إلى ممارسة العنف على بعضهم البعض، مما قد يضطر الجهاز الحاكم إلى التدخل وإحتكار العنف باسمها من أجل إحلال العدالة والحق.

عموما يكتسي مفهوم السياسة طابعا إشكاليا، إذ فضلا على أنه ينطوي على مفارقة تجعل منه مجالا لتجسيد آمال الإنسان في العدالة والحرية، ومصدرا لما يناقض ذلك من عنف وإستبداد. فإن التفكير في مفهوم السياسة يفتحنا على مجموعة من التساؤلات:

➤ ما الدولة؟ ومن أين تستمد مشروعيتها؟ وما الغاية منها؟ وكيف تمارس سلطتها السياسية؟

➤ ما الحق وما العدالة؟ وكيف تتحدد العلاقة بينهما؟

**المفهوم الأول: مفهوم الدولة****تقديم إشكالي:**

تتحدد الدولة باعتبارها مجموع المؤسسات التي تنظم حياة مجتمع معين في مجال ترابي محدد، بحيث تمثل جهازا يشرف على مناحي الحياة السياسية والاقتصادية، والعسكرية والإدارية، ومن ثم فوجود الدولة يبدوا رهينا بتوفر شروط أساسية هي: (السكان، الأرض، قواسم ثقافية مشتركة...) وخاصة شرط دوام واستمرارية السلطة الذي يضفي على الدولة صفة الشخصية المعنوية. وذلك بشكل يجعل منها لا يستفيد منها من يملكها. بل تكون موجهة نحو خدمة مصالح المجتمع بشكل عام، وبهذا المعنى يتبين ان الإنسان تظل حياته رهينة بوجود الدولة نظرا لما تضطلع به من مهام حيوية تهدف إلى إشاعة النظام وتحقيق الأمن فضلا عن تأمين الحقوق الأساسية للأفراد ورعاية تطلعاتهم نحو الحرية والعدالة. غير أن هذا التوجه الإيجابي للدولة قد لا يتجسد دائما على أرض الواقع. بل قد يصطدم بما يمكن ان يكون الأفراد ضحية له من عنف، أو ظلم تمارسه الدولة بدعوى المحافظة على الوحدة

الإجتماعية والصالح العام. الأمر الذي يجعل الدولة مقرونة بشكل مفارق، يقيم الحق والعدل وبأساليب العنف والقوة... الشيء الذي يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية:

➤ لماذا توجد الدولة؟ من أين تستمد مشروعيتها؟

➤ ما طبيعة السلطة الأساسية؟

➤ وما علاقة الدولة بالحق والعنف؟

## المحور الأول مشروعية الدولة وغاياتها:

### تقديم إشكالي:

ينبغي التمييز في مفهوم المشروعية بين ما هو مشروع ويستهدف إحلال العدل والحق، ومن ثم فهو يشير إلى ما ينبغي أن يكون. أما ما هو شرعي فيعني ما هو عادل بالنظر إلى النصوص المتواضع عليها ومن ثمة فهو يشير إلى ما هو واقعي فعلي حينما نتحدث عن مشروعية الدولة فإننا نتحدث عن التبريرات والدعائم التي تركز عليها الدولة من أجل ممارسة سلطتها على المواطنين. أما مفهوم الغاية فيدل على ما لأجله يقدم الفاعل على فعله وتخص الأفعال القصدية والإختيارية، فلا توجد غاية في الأفعال غير الإختيارية.

هكذا فكل دولة تستند إلى مشروعية ما وانطلاقا من هذه المشروعية يتم اختيار غايات من وجودها، إذ يصعب الفصل هنا بين الغايات والمشروعية فيما يخص مسألة الدولة. فما الغاية من وجود الدولة إذن؟ ومن يختار الغاية؟ ومن أين تستمد مشروعيتها؟

### ➤ أطروحة جون لوك:

يرى جون لوك أن الدولة تستمد مشروعيتها من خلال ضمان وحماية أمن الناس وحقوقهم وممتلكاتهم أو ما يسمى بالخيرات المدنية، وهي تلك الحقوق التي يتمتع بها المجتمع كحق الحياة، والحرية وسلامة البدن. كذلك امتلاك الخيرات الخارجية كالأراضي والنقود وغيرها، فمن الضروري على الحاكم أن يحفظ ويؤمن لشعبه أفرادا وجماعات تلك الحقوق ولا يتم ذلك إلا بواسطة قوانين مفروضة على الجميع، دون تمييز بينها ومواجهة كل شخص اراد انتهاك هذه القوانين بالقمع والعقاب أي حرمانهم من بعض تلك الحقوق التي كا يتمتع بها كسلب حق الحرية، بسجنه، ولا يكون العقاب إلا من أجل ردعه وإخافته.

### ➤ أطروحة باروخ اسبينوزا :

امتدادا لموقف جون لوك الذي ينتمي إلى فلاسفة العقد الاجتماعي نجد الفيلسوف الهولندي باروخ اسبينوزا الذي يرى أن الغاية من وجود الدولة ليست هي السيادة أو إرهاب الناس

والتحكم فيهم كأنهم حيوانات أو آلات بل هي تحقيق الحرية أي تحرير الفرد من الخوف والعنف وجعله يتمتع بجميع قواه الطبيعية الجسمية والذهنية، وذلك من خلال ضمان أمنه وحقه في العيش والعمل، وضمان حريته في التفكير والتعبير. لكن شريطة ألا يتصرف ضد الدولة، فهي تمثل إرادة جماعية لا فردية.

## ➤ فريديريك هيغل

يتميز هيغل بين مفهومين غالبا ما يتم الخلط بينهما وهما مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الدولة: فالمجتمع المدني يتحدد دوره في توفير الحاجيات الذاتية واليومية للأفراد ، في حين ان الدولة بوصفها بناء أو تركيبا عقليا فإنها لا تهتم بما هو فردي أو تجزئي، وإنما تهتم بما هم كلي عام ومشترك فيما بين الأفراد حيث أن الغاية منها هي توفير الأمن العام وحماية الملكية ثم ضمان الحرية الشخصية.

**إستنتاج:** يتبين إذن ان الدولة تستمد مشروعيتها انطلاقا من كونها تعبر عن إرادة جماعية، وانطلاقا من كونها تعمل على ضمان حقوق الأفراد، وأمنهم وحررياتهم. فهي تمثل السلطة السياسية المسؤولة على تطبيق القانون وضبط السلوكات بشكل يضمن الاستقرار داخل الحياة الاجتماعية.

## المحور الثاني: طبيعة السلطة السياسية:

### الإطار الإشكالي:

إن امتلاك الدولة لمشروعية وجودها يكسبها سلطة سياسية كما ان غايتها ترشح سلطتها. إن سلطة الدولة هاته هي سلطة سياسية. إذ لا وجود للدولة بدون وجود سلطة منظمة ودائمة تحكم الناس وتسير شؤونهم الخاصة. لكن: هل تنحصر السلطة في مجال ما هو سياسي أم انها استراتيجية تحكم وهيمنة وتوجيه منتشرة في كل المجتمع؟ وبالتالي ما هي الآليات التي تمارس بها الدولة سلطتها؟ وما هي المقومات التي يلزم توفرها في الحاكم من أجل ضمان استمرار سلطته السياسية؟

## ➤ أطروحة مونتسكيو:

يحدد مونتسكيو السلط في ثلاثة سلط: وهي السلطة التشريعية، التي تهتم بتشريع القوانين الأبدية أو المحدودة، وإلغاء قوانين سابقة. أما السلطة الثانية فهي السلطة التنفيذية المرتبطة بحقوق الناس كإقرار السلم أو الحرب، وحماية البلاد من الثورات وإرسال أو استقبال السفراء.

أما السلطة الأخيرة فهي السلطة القضائية المتعلقة بالحق المدني وهي الحكم على مرتكبي الجرائم. إن هذه السلط هي العمود الفقري للدولة، أن ثم توسيعها بمساواة أما إذا اجتمعت السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في حزب واحد أو في يد رجل واحد فسيعرض الشعب للضياع لأنه ستغيب الديمقراطية وستحظر الديكتاتورية. وهذا ما يتعارض مع الغاية القصوى التي جاءت من أجلها السلطة والتي تجلت في الحرية وإحقاق الأمن والطمأنينة للمواطنين. ويبقى هذا التصور يتأطر ضمن مجال الفلسفة السياسية والتي كان مونتسكيو واحدا من المؤسسين لها.

### ➤ أطروحة نيكولاي ميكيافيللي:

يرى المفكر الإيطالي ميكيافيللي من خلال كتابه " الأمير " أن مجال السياسة هو مجال صراع بين الإرادة والجماعات لذلك يجب على رجل السياسة الحاكم أن يستخدم كل الوسائل المتاحة لديه للتغلب على خصومه وبلوغ غايته سواء بالطرق المشروعة أي القوانين أو الطرق غير المشروعة مثل: القوة والمكر والخديعة ونقد العهد والتظاهر بالسخاء والتدين والإستقامة... فالأمير يجب أن يتصرف بوصفه إنسانا وحيوانا في نفس الوقت، بمعنى أن يتصرف بالعقل والقوة والمكر في نفس الوقت، إن اراد ان يحافظ على هبة الدولة، وضمان استمرارية سلطته السياسية.

### ➤ أطروحة ابن خلدون

يرى المفكر المغربي عبد الرحمان ابن خلدون أن العلاقة بين الرعية والسلطان ينبغي أن تكون علاقة عادلة وصالحة. لأن في ذلك مصلحة للطرفين معا لأن السياسة ليست تطرفا ولا تسلطا بل هي رفق واعتدال. فالحاكم لا ينبغي أن يكون مفرطا في الذكاء واليقظة ومتشددا في محاسبة الناس ومعاقبتهم فيجعلهم يشعرون بالخوف والذل مما يفسد أخلاقهم حيث يلجئون إلى الكذب والخديعة والنفاق ويتحينون الفرصة للانقلاب عليه أو الغدر به. كما ان الحاكم لا ينبغي ان يتصف بالبلادة والجمود فتسود الفوضى وتضيع السلطة السياسية. إنه ينبغي عليه ان يسلك سلوكا وسطا لا إفراط ولا تفريط.

### خلاصة للمحور الثاني:

هناك إذن تباين في تصور علاقة السلطة السياسية للدولة بالافراد حيث نجد الموقف الذي يرى ضرورة اتصاف هذه السلطة بالاعتدال والرفق وعدم اعتماد القوة من منطلق ان الرعية امتداد للحاكم ولا يوجد هناك اي انفصال بين الطرفين، في حين أن الموقف الثاني يرى أنه من حق الدولة إن اقتضت الضرورة ذلك أن تلجأ إلى القوة والعنف والمكر والخداع. من أجل ضمان استمرارية الدولة والحفاظ على سلطتها السياسية. فهل يحق للدولة تمارس العنف في تعاملها مع الأفراد؟ وهل يمكن للعنف أن يشكل أساسا للحفاظ على السلطة السياسية؟

## المحور الثالث الدولة بين الحق والعنف:

### الإطار الإشكالي:

يمثل العنف العدو المعلن لكل دولة، فما من دولة في الماضي أو الحاضر إلا ورفعت شعار استتباب الأمن والنظام والعدالة والحق. وبعبارة أخرى محاصرة نواتج العنف من رعب وفوضى وظلم وذلك بهدف إحقاق الحق. فهل يمكن إحقاق الحق والعدالة من خلال العنف؟ وكيف يمكن للدولة أن تحاصر العنف وتواجهه بعنف مضاد قد يكون اشد فتكا؟

### 1. أطروحة ماكس فيبر:

➤ الدولة تقوم على العنف المشروع وعلى الصراع بين الطبقات:

يمثل هذا التصور " ماكس فيبر " الذي يعرف الدولة كتجمع بشري في حدود مجال جغرافي معين. انطلاقا من هذا التحديد السوسيولوجي يعتبر ماكس فيبر أن الدولة تقوم على الحق في إحتكار واستخدام العنف الفيزيائي المادي المشروع لمصلحتها. فالدولة تعاقب عن الأخطاء المرتكبة بواسطة العنف المادي. فلو وجدت بنيات إجتماعية خالية من العنف لاختفى مفهوم الدولة وساد بدلا عنه مفهوم الفوضى لذلك فالسمة المميزة للدولة هو العنف المادي إنه وسيلتها الخاصة ولا يسمح للأفراد والجماعات باستعمال العنف إلا بتفويض وموافقة من الدولة. إذ ان الدولة هي المصدر الوحيد المخول له ممارسة العنف ، وفي هذا الصدد يقول ماكس فيبر على لسان تروتسكي " كل دولة تنبني على القوة". هكذا فالعلاقة بين الدولة والعنف علاقة حميمية ولا يمكن للدولة أن تحافظ على هبتها وتضمن إستمرار سلطتها إلا من خلال إحتكار العنف وممارسته ضد كل من يحاول الخروج عن المعايير القانونية والسياسية التي وضعتها الدولة

### 2. أطروحة جاكين روس: فيلسوفة جاكين

#### الدولة تقوم على الحق والعدالة:

تري الفيلسوفة جاكين روس ان ما يميز المجتمعات المعاصرة خصوصا الغربية هو إحترامها لحقوق الإنسان في صيغة دولة الحق والقانون. هذا النوع من الدول هو ارقى ما توصل إليه الفكر القانوني السياسي وذلك من أجل سيادة القاعدة القانونية في حكمها العلاقة القائمة بين المحكومين والحاكمين. فدولة الحق تنبني على القانون وإحترام الشخص البشري وضمان حريته وكرامته الإنسانية. فالفرد في دولة الحق هو قيمة عليا ومعيار أسمى لصياغة القوانين والتشريعات التي تملأ كل أشكال الاستعباد والاضطهاد التي

قد يتعرض لها وان الدولة بهذا الفهم ستكون مجرد وسيلة لخدمة الفرد إذ تعتبره الغاية الأساسية من كل تشريع ولم يتم ذلك إلا من خلال مبدأ فصل السلط الذي يمكن من تأسيس دولة الحق والقانون.

### 3. أطروحة بول ريكور:

رغم ان الدولة تقوم على مبدأ العنف المشروع، فلا يمكننا تعريفها إنطلاقاً من العنف، بل يجب أن يتم ذلك إنطلاقاً من مبدأ السلطة، ويؤكد بول ريكور على انه ليس من الضروري لكي تصبح الدولة دولة حق وقانون – أن نقوم بإختزال فكرة السلطة في فكرة العنف.

### إستنتاج:

إن ما يجعل المواطن أكثر ارتباطاً ذهنياً وسلوكياً بالدولة وبشرعيتها هو كونها دولة الحق والقانون والمؤسسات، أي ان تجمع بين السياسة والأخلاق بين القوة والإقناع وتقوم على الحق والفصل بين السلط، وتحافظ على الكرامة الإنسانية من كل انواع العنف والقهر والإستبداد....

### المفهوم الثاني: الحق والعدالة

### تقديم إشكالي:

يعرف أندري لالاند الحق بأنه ما يتأسس على قاعدة قانونية، ويعني ما هو مشروع وقانوني في مقابل ما هو فعلي وحقيقي وواقعي. ويحدد مفهوم العدالة بكونها صفة لما هو عادل، وكل فعل أو قرار ويستعمل لفرض العدالة على الأفراد، وي طرح مفهوم الحق والعدالة التساؤلات التالية:

➤ ما علاقة الحق بالعدالة؟

➤ هل يمكن أن تكون العدالة أساس للحق؟

➤ هل العدالة تعني دائماً المساواة والإنصاف؟

## المحور الأول : الحق بين الطبيعي والوضعي:

### الطرح الإشكالي:

مادام الإنسان كاننا طبيعيا فمعنى هذا أن له حقوقا طبيعية مرتبطة بوجوده الطبيعي، لكنه إستطاع أن يؤسس مجتمعا ويطور ثقافة، فهذا يعني كذلك ان له حقوقا وضعية يضمنها له المجتمع بقوانين محددة. من هذا المنطلق لا يمكن الحديث عن الحق دون استحضار ما هو طبيعي وما هو وضعي ثقافي. فعلى ماذا يتأسس الحق هل على ما هو طبيعي أم على ما هو وضعي؟

عندما نتحدث عن الحق الطبيعي فإننا نتحدث بالضرورة على مجموع الحقوق التي يجب ان يتمتع بها الإنسان بحكم طبيعته كإنسان، وقد كان رجوع فلاسفة الحق الطبيعي ، مثل: طوماس هوبز، وجون جاك روسو، واسبينوزا إلى حالة الطبيعة بهدف معرفة الطبيعة الإنسانية، بحيث اختلفوا حول حالة الطبيعة لكنهم، يشتركون في مبدأ واحد أساسي هو جعل الطبيعة المفترضة للإنسان أساسا لكل حقوقه في الحالة المدنية أو الإجتماعية.

من هنا فلإنسان حسب التصور الطبيعي للحق حقوق لا يمكن المساس بها وهي حقوق كونية ومطلقة.

### 1. أطروحة طوماس هوبز: التصور الطبيعي

يعرف طوماس هوبز في كتابه " الليفياتان " حق الطبيعة بأنه الحرية التي تخول لكل إنسان في أن يسلك وفقا لما تمليه عليه طبيعته الخاصة وما يراد نابعا له. أما حالة الطبيعة عند هوبس فهي " حالة حرب الكل ضد الكل " إنها حالة صراع وعنف وفوضى كما تصور هوبس بان الطبيعة الإنسانية شريرة وان الإنسان ذنب لأخيه الإنسان. وإنطلاقا من هذا التصور ارتأى هوبس إلى ضرورة تاسيس الحق في حالة إجتماع كل ما هو طبيعي وينبغي استمداد قوة هذا الحق من قوة الطبيعة من خلال قوة الامير الذي سيفرض نفسه على الجميع ويتنازل له الأفراد على حرياتهم الطبيعية.

### 2. أطروحة جون جاك روسو روسو :

سيختلف جون جاك روسو مع طوماس هوبز في تصوره لحالة الطبيعة ولطبيعة الإنسان. إذ يرى أنها حالة أمن وسلام وان الإنسان خير بطبعه. لكنه مع ذلك يلتقي معه في رجوعه لحالة من اجل البحث عن مرجعية ومرتكز لتأسيس الحق. وبما ان العقد الاجتماعي يجسد الإرادة العامة التي تعلوا على كل الإرادات الفردية. فالامتنال والخضوع للعقل الاجتماعي هو خضوع للإرادة الجماعية التي تحقق العدل والمساواة وتضمن الحقوق الطبيعية للأفراد. وبذلك فالامتنال للقوانين التي شرعها العقد لا تتعارض مع حرية الفرد. مادام العقد الاجتماعي هو تجسيد لإرادة الافراد. هكذا فالحق عند روسو يقوم على الطبيعي " الطبيعة الخيرة " وعلى الوضع، القانون الذي تستمد عليه الإرادة الجماعية معا.

### 3. أطروحة هانز كيلسن: التصور الوضعي التعاقدى

الحق لا يستمد قوته إلا من القوانين الجاري بها العمل فعلا والتي تمثل الضوابط التنظيمية المؤطرة للمجتمع. وبالتالي فإن التصور الوضعي يرى بأنه لا وجود لحق غير الحق الوضعي الفعلي والقائم الذي ليس إلا تعبيراً عن ميزان القوى المتصارعة داخل المجتمع. " الحق يقول القانون كما ان القانون يقول الحق ". فضلا عن هذا يرى الفيلسوف هانز كيلسن أن هناك اختلاف في المرجعيات الثقافية

والاجتماعية بين الناس لتصورهم لأساس الحق ويجعل هذا الأخير يختلف باختلاف المبادئ الذي يرتكز عليها.

### إستنتاج :

يمكن القول بأن أهم إنجاز أنجزه الإنسان على مستوى الفكر الإنساني هو تأسيس فكرة الحق باعتباره معياراً منظماً لحياة الأفراد. بناء على التمييز بين مضامين الحق الطبيعي والحق الوضعي وجعل الثاني يفصل الإنسان عن حالته الطبيعية ويدخله إلى حالته المدنية المدنية المعترفة ببعض حقوقه الطبيعية لجوهر طبيعته الإنسانية المتمثلة في الحق في الحياة والأمن. وربط حرته بتنازله عن الصفات الحيوانية فيه.

### المحور الثاني: العدالة كاساس للحق:

#### الإطار الإشكالي:

هل العدالة هي تطبيق للقانون؟

ما علاقة العدالة بالحق؟

هل تؤسس العدالة الحق أم أن هو الذي يؤسس العدالة؟

#### 1. أطروحة شيشرون:

يرى شيشرون بان العدالة تتجاوز المؤسسات ( القوانين التي لا تسهر على إحقاق الحق بعكس ما تشتغل على قوانين وضعية ومؤسسية اساسها تحقيق المنفعة وتكريس الظلم. مما يجعلها عدالة باطلة. ومن هنا فالعدالة الحققة نابعة من الطبيعة الإنسانية العادلة المتمثلة في الميل إلى حب الناس وكونها منبع الفضائل واساس الحق، حيث تسهر على تكريس الحق وتمجده وتستحسنه بالعقل. لذا فالطبيعة الخيرة للإنسان إذا قام عليها الحق كان ملزماً. وإذا لم يرقم عليها فإن جميع الفضائل ستنتلشى. وتدعيماً لهذا التصور يقول الفيلسوف المسلم ابن مسكويه: " ليست العدالة جزء من الفضيلة فحسب بل هي الفضيلة كلها"

#### 2. أطروحة إميل شارتي:

يرى بان الحق لا يتخذ مصداقيته وشرعيته إلا إذا ارتبط بالواقع. حيث يستمد الحق قيمته من خلال سلطته وعدالته التي يجب أن يكون معترفاً بها من السلطة الحاكمة. فالأمر الواقع والمعيش لا يعبر عن الحق ولا يبرر عدالته. أي أن الحق لا يتأسس إلا على اساس المساواة. فالحق يتأسس من خلال معاملة الناس بالتساوي بصرف النظر عن المتفاوتات القائمة بينهم سواء من حيث السن، أو الجنس، أو مستوى الوعي والإدراك.

#### 3. موقف اسبينوزا:

العدالة تجسيد للحق وتحقيق له فلا وجود للحق خارج عدالة القوانين التي تحددها الدولة. فهي المؤتمنة على القوانين والواجبات والضامنة لتحقيق العدالة، فلا يحق لها أن تتساهل في تطبيق العدالة ولا ان تسمح بانتهاك قوانينها. بل عليها ان تضمن لكل فرد حقوقه طبقاً لقوانينها، وان تسهر على تطبيق مبادئ الإنصاف والمساواة، وان تحقق غايات الديمقراطية

إستنتاج:

هكذا نخلص بان العدالة لم تعد صفة من صفات النفس بل فضيلة مدنية ولما هناك إمكانية وقوع العدالة في أخطاء نتيجة تطبيق عمومية قوانينها على الحالات الخاصة

المحور الثالث: العدالة بين الإنصاف والمساواة:

الإشكال:

تهدف العدالة من حيث المبدأ إلى خلق المساواة لكنها بخلقها للمساواة لا تنصف الجميع. فهل ينقص هذا من قيمتها؟ أم ان العدالة ينبغي ان تستهدف إنصاف جميع الأفراد لا خلق المساواة بينهم؟

1. أطروحة أفلاطون:

العدالة عند أفلاطون فضيلة تقوم في القوى المتعارضة وتناسبها فهي فضيلة أخلاقية تتحقق على مستوى النفس البشرية حيث تنسجم قواها: الشهوانية، والغضب، والعاقلة. كما أنها فضيلة سياسية تتحقق في المجتمع حين تنسجم طبقاته: المنتجون، الجنود، الحكام... وينصرف كل فرد نحو أداء وظيفة واحدة باتقان. هي تلك التي وهبته الطبيعة القدرة على ادائها دون ان يتطفل على عمل الآخرين.

2. موقف دافيد هيوم:

يرى دافيد هيوم ان العدالة الحقبة هي التي تضع حدودا فاصلة بين ما هو عام وما هو خاص، دون أن يحدث تعارض بينهما. اي أنها تمكن من تحقيق التوازن بين الحرية الفردية والحرية الجماعية وبين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، مما يحقق العدالة والإنصاف المرتبطان بالواقع المعيش. فالإنصاف يظهر إذا ما ذابت المصلحة الشخصية في المصلحة العامة، والعدالة تنتهي قيمتها الأخلاقية إذا ارتبطت بالمصلحة الفردية فقط. وإذا تعلقت بالمصلحة العامة فستغدو فضيلة أخلاقية خلفتها قوانين المجتمع.

3. أطروحة جون راولز:

القاعدة الأساسية لتحقيق العدالة هي الإنصاف ، وهي تقوم على مبدئين أساسيين هما: أولا المساواة بين جميع الأفراد في الحقوق والواجبات. ثانيا: اللامساواة في الثروة والسلطة. إن نظرية العدالة لا يمكن أن تخل بالمبدأ الجوهري للإنسانية والمتمثل في الحرية الفردية التي تضمن تكافؤ الفرص، حيث انه تبقى دائما للفرد الحق في الارتقاء بوضعيته من خلال الإبتكار والمبادرة التي تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع ككل. وبهذا تشكل العدالة كإنصاف والحرية الفردية قاعدة العاون الإنساني الإرادي في إطار التعاقد الاجتماعي الديمقراطي.

خلاصة للمحور:

تعد العدالة اساس الحياة الاجتماعية الراقية ولتحقيقها على الإنسان الالتزام بالمبادئ القائمة الحرية والمساواة واحترام حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاحتكام إلى معايير تنسجم مع طبيعة الإنسان ككائن مميز وعقل واجتماعي.

